

Distr.: General
24 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ١٢٨ و ١٣٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين

عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني

الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا

السابق منذ عام ١٩٩١

التقديرات المنقحة الناشئة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن
١٨٠٠ (٢٠٠٨) بشأن تعيين قضاة مخصصين إضافيين في المحكمة
الدولية ليوغوسلافيا السابقة

التقرير التاسع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام المتعلق بالتقديرات المنقحة الناشئة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨) بشأن تعيين قضاة مخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا (A/62/809). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع مسجل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومسؤولين آخرين فيها، وكذلك مع ممثلين للأمين العام، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وقرر مجلس الأمن في قراره ١٨٠٠ (٢٠٠٨) أنه يجوز للأمين العام أن يعين، في حدود الموارد المتاحة، قضاة مخصصين إضافيين بطلب من رئيس المحكمة الدولية بغية إجراء محاكمات إضافية، حتى ولو تجاوز العدد الكلي للقضاة المخصصين المعيّنين في الدوائر، من



حين لآخر وبصفة مؤقتة، العدد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضيا حسبما تنص عليه المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم ١٦ قاضيا في أي وقت من الأوقات، وأن يعود إلى العدد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضيا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويشير الأمين العام إلى أنه من المتوقع أن يعود عدد القضاة المخصصين إلى العدد القانوني الأقصى وهو ١٢ قاضيا، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفيما يتصل بتعيين أربعة قضاة مخصصين إضافيين، يطلب الأمين العام موارد إضافية بقيمة ٣٧٤ ٥٠٠ دولار، على أن تُعطى في حدود الاعتماد الحالي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تعيين قضاة مخصصين إضافيين يهدف إلى تسريع وتيرة نشاط المحاكمات التي تجريها المحكمة. وتذكر اللجنة بالتقرير الأخير الذي قدمه رئيس المحكمة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/326، المرفق الأول) الذي أشار فيه إلى أنه في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، كانت هناك ثماني محاكمات جارية وخمس قضايا (سنة متهمين) في انتظار بدء المحاكمة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، بتعيين قضاة مخصصين إضافيين، من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في القضايا التي هي الآن في مراحلها التمهيديّة بحلول نهاية العام. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أن الإنجاز المبكر للمحاكمات الابتدائية سيجعل من الممكن بدء إجراءات الاستئناف في وقت أبكر من المرتقب وأن الأمين العام يتوقع أن تُنجز جميع الاستئنافات المتعلقة بالقضايا الحالية بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٤ - وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام يشير في الفقرة ١٢ من تقريره إلى أن تخفيض فترة عمل المحكمة سيؤدي إلى تحقيق وفورات في التكلفة الحالية للمحكمة، التي تبلغ نحو ١٢ مليون دولار شهريا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تعيين قضاة مخصصين إضافيين وسيلة لتقصير المدة الزمنية المتوقعة لانتهاء من أعمال المحكمة.

٥ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٥ (ب) من تقريره إلى أن الجمعية العامة قد ترغب في أن تطلب إليه تقديم تقرير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨) بشأن تعيين قضاة مخصصين إضافيين في المحكمة في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبغية تقييم التقدم المحرز، تطلب اللجنة الاستشارية تقديم المعلومات المتعلقة بتعيين قضاة مخصصين إضافيين في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦ - وقرر مجلس الأمن في قراره ١٨٠٠ (٢٠٠٨) أنه يجوز للأمين العام أن يعين قضاة مخصصين إضافيين في حدود الموارد المتاحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام أنه في حين أن المحكمة لا تستطيع تحديد ما إذا يمكن تغطية التكاليف

الإضافية في إطار الاعتمادات المقررة، فسوف يُبذل كل جهد لاستيعاب الاحتياجات الإضافية في إطار الاعتمادات الحالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم فعلاً تعيين قضاة مخصصين إضافيين في حدود الموارد المتاحة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨). وعلى هذا الأساس، توصي اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.
